مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

# نظرية Ronald Dworkin في التفسير "Constructive Interpretation"

**أ.د حسين جبر حسين الشويلي**
**أستاذ القانون الدستوري**
**كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية**

المستخلص

ان نظرية (Ronald Dworkin) من النظريات المهمة في التفسير القانوني اذ كانت هذه النظرية نقطة تحول كبيرة في تجديد وسائل التفسير، ويعد البناء التفسيري وفق هذه النظرية عملية تعطي النصوص القانوني فحواها بالرجوع الى معايير مثل الاخلاق والغيات الاجتماعية وغيرها، وتختلف فيما جاءت النظرية الوضعية من حيث المصادر الرئيسية في التفسير والتمييز بين المبدأ والقاعدة من حيث النطاق والاهمية، تطورت هذه النظرية من خلال عدة مراحل، ومن اهم المراحل التي مرت او تطورت بها هذه النظرية مرحلة إعطاء الوزن للتفسير والأسباب والقضايا والحقوق وقياس مدى تطابق هذا الوزن مع فعالية الحماية للحق الدستوري، دور السلطة التقديرية للقاضي الدستوري في التفسير وحدودها، وبيان المجال المحجوز للمشرع والمجال الخاص بالقاضي دون ان يكون هناك انتهاك او مساس بمبدأ الفصل بين السلطات او التدخل التشريعي من قبل القاضي الدستوري وملء الفجوات القانونية التي تظهر حتماً بمرور الوقت، تعد الممارسات او العادات الاجتماعية مهمة في هذه النظرية غير انها ليست مصدراً وحيدا لها، اذ تكون مصدر من مصادر التفسير، على الرغم من عدم تحديد تلك الممارسات، سارت المحكمة العليا الامريكية في العديد من القضايا على الاخذ بهذه النظرية والرجوع الى مبدأ المساواة والعدالة والأخلاق في التفسير.

Abstract

Ronald Dworkin's theory is one of the important theories in legal interpretation, as this theory was a major turning point in renewing the means of interpretation. According to this theory, the interpretive construction is a process that gives legal texts their content by referring to standards such as ethics, social goals, and others. It differs from the positivist theory in terms of the main sources of interpretation and the distinction between the principle and the rule in terms of scope and importance. This theory has developed through several stages, and one of the most important stages that this theory has gone through or developed is the stage of giving weight to interpretation, reasons, issues, and rights, and measuring the extent to which this weight matches the effectiveness of the protection of constitutional rights, the role of the discretionary power of the constitutional judge in interpretation and its limits, and clarifying the area reserved for the legislator

ISSN–2536–0027

and the area specific to the judge without there being a violation or infringement of the principle of separation of powers or legislative intervention by the constitutional judge and filling the legal gaps that inevitably appear over time. Social practices or customs are important in this theory, but they are not the only source for it, as they are a source of interpretation, despite the failure to specify those practices. The US Supreme Court has followed this theory in many cases. And return to the principle of equality, justice and ethics in interpretation

**المقدمة**:

**أولا: موضوع البحث:**

يعد (Ronald Dworkin) من اهم فلاسفة القانون وقدم نظريته او رؤيته حول تفسير القانون بصورة أخلاقية واعتبارها ليست مجرد قواعد قانونية جامدة بل تتضمن جانب أخلاقي يتطلب تفسير مقترن بالعدالة والمساواة. ان احد أسباب طرحه لهذه النظرية هو اعتراضه على أفكار المدرسة الوضعية التي ترى ان القانون مجرد قواعد صادرة عن السلطة السياسية تعتمد على توجه السلطة التشريعية او العادات الاجتماعية. اذ يرى أن هذه النظرة قاصرة لأنها تهمل دور المبادئ الأخلاقية في فهم القانون وان القانون ليس مجرد قواعد لان القواعد القانونية لا تفسر كل شيء في النصوص، اذ ان هناك حالات تحتاج إلى مبادئ أعمق لفهمها.

**ثانيا: أهمية البحث.**

تتجلى أهمية البحث في ان أساس النظرية الوضعية لتفسير القانون غير كافة لان القانون يتضمن مبادئ ومعايير أخلاقية غير مكتبة، فطور (Ronald Dworkin) نظريته في التفسير لتحديد المضمون الصحيح للتفسير في القضايا الصعبة من خلال اللجوء الى البناء التفسير كوسيلة للبحث عن المضمون الصحيح للنص.

**ثالثا: مشكلة البحث:**

ان مشكلة البحث تتحدد حول استنتاج التفسير الصحيح ودور البناء التفسيري في توضيح معنى النص وهل بالضرورة ينطوي التفسير على اعتبارات تقييمه وهل كل بناء تفسيري يكون تفسير صحيح؟ وماهو اثر الممارسات الاجتماعية في التفسير؟ وماهو دور القضاة في بلورة الممارسات الاجتماعية في التفسير؟ وماهو موقف المحكمة العليا الامريكية من هذه النظرية؟

**رابعا: منهجية البحث:**

سنتبع في هذا البحث المنهج الوصفي في وصف نظرية (Ronald Dworkin) للبناء التفسيري والمنهج التحليلي في تحليل هذه النظرية والمنهاج تطبيقي في استعراض احكام المحكمة العليا الامريكية التي تبنت نهج البناء التفسيري في قراراتها.

**خامسا: خطية البحث:**

سنقسم هذا البحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم البناء التفسيري ومراحل تطبيق هذه النظرية وذلك في فرعين، وفي المطلب الثاني سنوضح دور الممارسات الاجتماعية في التفسير وموقف المحكمة العليا الامريكية من هذه النظرية وذلك في فرعين.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

**المطلب الأول**

**مفهوم البناء التفسيري ومراحل تطبيقها**

تعده هذه النظرية او النهج من ابتداع الفقيه (Ronald Dworkin) الذي حاول إيجاد وسيلة او طريقة تفسيرية توضح القانون بصورة تجعل للأخلاق دور محوري، ولغرض توضيح هذه المطلب اقتضي تقسيمه الى فرعين وكما يأتي:

الفرع الأول: مفهوم البناء التفسيري.

الفرع الثاني: مراحل تطبيق نظرية البناء التفسيري.

**الفرع الاول**

**مفهوم البناء التفسيري**

يرتكز مفهوم البناء التفسير على أن معنى النصوص القانونية يفهم من نوايا المشرع او غاية الواقع الاجتماعي المفترضة أي تكون بناء معين لواقع مفترض، وينطلق من نقطة ان التفسير يتعلق بالنية او الغرض وان بناء هذه الأغراض يعد أمراً أساسياً لما يدور حوله التفسير.

ويكون تفسير وفقاً لغرضها وليس لسببها ويكون التعامل مع الغرض بصورة مفترضة أي افتراض أغراض المفسر وليس بالضرورة ان تكون أغراض المشرع، فالتفسير البنّاء مسألة فرض غرض على شيء أو ممارسة لجعله بأفضل صورة ممكنه للشكل أو النوع الذي ينتمي إليه. ويرى (Dworkin) إن المفسر يستطيع أن يصنع من ممارسة أو عمل فني أي شيء يريده بالرجوع الى تاريخه او النوع او المعنى المرتبط مع النص.[١]

وهناك ثلاث رؤى رئيسية حول طبيعة التفسير وهي، أولاً أن التفسير يسعى إلى استنباط افضل قاعدة ممكنة منه، ثانياً، أن التفسير يعتمد بشكل أساسي على نوع النص وثالثاً، أن هناك قيوداً معينة تحدد حدود التفسيرات الممكنة لكل موضوع. ويرى (Dworkin) أن المفسر ملزم بالسعي إلى تقديم أفضل تسفير ممكن للنص لأنه بخلاف ذلك لن يكون هناك أي مبرر للتفسير ويفترض (Dworkin) بأن البديل لهذا النموذج البنّاء هو نموذج نية المشرع.[٢]

فان كان من الممكن استنتاج تفسيرين النص فمن المنطقي ان نتمسك بالتفسير الذي يعطي النص افضل تفسير[٣] فالتفسير يعد محاولة استنباط النوايا والأغراض الفعلية التي تتصل بمعناه، وعند افتراض قصد المشرع في النص لا يمكن ان نفسر النص بخلاف الوجه الذ يحمله سواء كان ذلك للأفضل أو توفر تفسير افضل للنص وهذا يعد قيد على المفسر لكونه يعزز الديمقراطية ومفهوم الشراكة الحقيقية.

ووفقاً لمفهوم الشراكة، فالمؤسسات الديمقراطية عليها ان تسمح للمواطنين بحكم أنفسهم جماعياً من خلال شراكة يكون فيها كل طرف شريكاً بصورة متساوية، وهذا الهدف تجريدي ممكن تحقيقه من خلال وسائل مختلفة في المؤسسات. فالديمقراطية تختلف في بعض جزئيتها من دولة الى أخرى، على سبيل المثال ان الديمقراطية البريطانية ذات بنية مختلفة عن الديمقراطية الأميركية، وكلاهما ذات بنية مختلفة عن الديمقراطية في جنوب أفريقيا الا ان كل منهما يمنح قدراً من الديمقراطية التشاركية، حتى وإن لم تكن كاملة، وتؤدي الشراكة الى نجاح المجتمعات في ظل الديمقراطية من خلال اخضاع القوانين لأكثر من معيار ورأي وتوجه بأبعادها المختلفة.[٤]

لدى (Dworkin) حجتان رئيسيتان ضد النظرية القصدية في التفسير، الحجة الأولى تستمد من الأعمال الفنية او الادبية، وتتضمن حقيقة مفادها أن الفنانين عادة ما يعتزمون أن تصبح أعمالهم كيانات ثقافية منفصلة عن نواياها وأغراضها وبمجرد إنشاء عمل فني ينفصل الفنان عن العمل.[٥] ويرى البعض ان هذه

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الحجة لا يمكن توسيعها لتشمل مجالات أخرى كالقانون دون التذرع بالاستنتاجات الواقعية التي تقوم عليها. والحجة الثانية تتضمن إن التفسير يسعى إلى تقديم موضوعه باعتباره أفضل تفسير وهذا يفترض باستحالة تفسير أي شيء دون أن يكون لدى المفسر معرفة بنوعه وغرضه الموضوعي فلا يمكن تفسير نص إلا إذا كان لدينا معرفة بنوع النص ونطاقه .[٦] والقيم المرتبطة به.[٧]

ان تفسير القانون يجب ان يكون غايته وموضوعه باعتباره افضل للمجتمع الذي يعيش فيه، في حين ويرى اخرون انه لا ينبغي للتفسيرات أن تسعى إلى تقديم النص في أفضل صورة له؛ بل يجب تفسيرها وفق معانيها وغاية المشرع حتى وان كان لايتماشى مع المجتمع. الا ان (Dworkin) انتقد هذا التبرير ويرى ضرورة ان يتم تفسير بافتراض مفاده تقديم النص في أفضل صورة له.[٨]

وضع (Dworkin) نظريته حول التفسير البنّاء في كتابه إمبراطورية القانون (Law's Empire) في الأساس كرد فعل على المفاهيم الوضعية للقانون، وخاصة مفهوم (Hart). اذ يرى أن الدعاوى القضائية ترتبط بثلاث قضايا مختلفة، قضايا تتعلق بالوقائع، وقضايا تتعلق بالقانون، وقضايا تتعلق بالأخلاق والسياسية والوفاء. تشير الفئة الأولى إلى ما حدث بالفعل، والثانية إلى ما هو القانون ذي الصلة والثالثة إلى ما يجب أن تكون عليه والذي اطلق عليه النتيجة العادلة.[٩]

ويرى للوضعيين عدم وجود اختلافات نظرية حول ماهية القانون، لأن القانون ما قررته المؤسسات التشريعية وإن المبادئ غير المكتوبة -الأخلاقية- ليست جزءًا من القانون إن النظريات المختلفة هي عبارة عن تصورات متنافسة، كما لا يوجد هناك حدود فاصلة وواضحة في بين التفسير، الذي يكتشف المعنى الحقيقي للنص، والتفسير الذي يعطي النص افضل صورة له، مع وجود فارق بسيط بين قيمة النص او العمل الفني او الادبي وبين موضوعيته، لان خيرة تبنى عليها الاحكام الرئيسية، وأيضا من الصعب افتراض صحة تفسير يقبل من افراد المجتمع ككل، حتى الخبراء والمتدربين والقضاة سيكون ذلك عسيرا عليها، ولا يمكن اثبات المعنى المفترض[١٠]

في حين يؤكد (Dworkin) ان الخلاف بين القضاة يتعلق بماهية القانوني في الواقع وليس ما اذا كان ينبغي تنفيذ القانون، وان فكرة الوضعيين عن القانون باعتبارها حقيقية واضحة وتاريخية مرفوضة لان القانون والممارسة القانونية بطبيعتها تعد نشاط تفسيري لاستنباط افضل تفسير للنص القانوني وعلى القاضي ان يجعل القيمة سبب كل ممارسة قانونية من خلال مخطط الأهداف والغيات والمبادئ.[١١]

وتؤدي هذه الممارسات الى تطوير التفسير الذي بدوره يساعد على استنباط افضل تفسير وتكون على مرحلتين ففي المرحلة الأولى يتم افتراض قيمة معينة لهذه الممارسة بما يعزز بعض المصالح أو الأغراض أو تفرض بعض المبادئ الموجودة بشكل مستقل عن القاعدة نفسها [١٢]

وفي المرحلة الثانية يتم افتراض ان القاعدة الموجودة فعليا لا تعزز مصلحة او غرض او مبدا اساسي مما يستلزم تفسيرها بصورة مختلفة. وهذا يحقق معنى البناء التفسيري الذي يحدد محتوى القاعدة على القيم.[١٣]

يتم إجراء تفسير بنّاء لتحديد معنى نص معين، دون الإشارة لنوايا المشرع المرتبطة. وهذه الممارسة او البناء في حد ذاتها مركزية في التفسير، وعلى المفسّر أن يأخذ في الاعتبار تاريخ النص ونوعه لمعرفة أي تفسيرات ممكنة وذلك من خلال ثلاث مراحل في مرحلة ما قبل التفسير، يجب سرد القواعد والمعايير التي تشكل جزءًا من النص المراد تفسيره. في مرحلة التفسير اللاحقة، يجب على المفسّر أن يستقر على غرض عام للعناصر الرئيسية للنص التي تم تحديده. وفي المرحلة الثالثة يتم تفسير القاعدة على نحو يخدم الغرض الموجود بها. [١٤]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

وعليه فأن البناء التفسير هو نهج او وسيلة من وسائل التفسير تعطي النص فحواه بالرجوع الى قيم مثل العدالة والأخلاق والغاية الاجتماعية.

**الفرع الثاني**

**مراحل تطبيق نظرية البناء التفسيري**

كان أحد الاهتمامات الأساسية (Dworkin) في المرحلة الأولى من تطوير نظريته هو التمييز بين المبادئ والقواعد لأن نظريته كانت تدور حول حقيقة مفادها أن النظريات التفسيرية الأخرى لا تنظر إلا في القواعد، وان القاعدة الرئيسية لبقية النظريات لم تحدد المبادئ، فالقواعد قابلة للتطبيق بطريقة الكل أو لا شيء، بعبارة اخرى إن القاعدة إما أن تكون صالحة أو غير صالحة على عكس المبادئ، التي لا تنطبق على الحالات بشكل محدد. فالمبادئ لها وزن وبُعد، وقد يؤخذ مبدأ بعين الاعتبار عند الفصل في قضية معينة، ولكنه يظل قائماً كمبدأ حتى عندما يتم إلغاؤه لان إلغاؤه لا يعني إبطاله [١٥]. ويرى اخرون انه في بعض القضايا الصعبة عند عدم وجود قاعدة او سابقة تتعلق بنتيجة القضية، يكون للقاضي سلطة تقديرية واسعة في الحكم ومنها الرجوع الى المبادئ العامة. [١٦]

وهذا الرأي انتقد لان القضاة سلطة غير منتخبة وسيقومون بخلق قانون جديد ووضع قواعد تناسب كل قضية سيؤدي الى انتهاك الديمقراطية. لذلك لا يؤيد (Dworkin) مفهوم التقدير القضائي الواسع ويفرق بين السلطة القضائية الواسعة والسلطة القضائية التقليدية فالقضاة عندما يحكمون في القضايا الصعبة يستعينون بمبدأ قانوني، ويقررون نتيجة القضية فللمبادئ أن تتضمن أفكار الإنصاف والعدالة والأخلاق والإرشاد التوجيه [١٧].

فأن القانون لا يمكن أن يتكون من القواعد فقط بل يحتوي على المعايير والمبادئ. وتشمل هذه المعايير السياسات والمبادئ. وهذه المعايير مهمة وفعالة مثل القواعد في العمليات التشريعية والتنفيذية، إلا أنها تختلف في طبيعتها عن القواعد، اذ تعمل القواعد والسياسات والمبادئ بصورة متساوية تحت مسمى النسيج الأخلاقي لمجتمع يحمي المصالح يعدها أعضاءه مصالح قيمة يمكن تحديدها مثل الحق في الحياة والحرية والكرامة الإنسانية.

وهذه الحقوق من الحقوق القيمة للمجتمعات، في كل مجتمع تكون الاخلاق هي المعيار الرئيسي للموضوعية والتي يمكن تحديدها عمليا من خلال النصوص ذاتها. في حالة تطبيق قاعدة معينة فإنها تطبق بطريقة "الكل أو لا شيء" لحل النزاع بشكل كامل بما يتماشى مع القاعدة التي ليس لها وزن. وعندما لا تنطبق القاعدة يجب تطبيق مبدأ محدد، على الرغم من ان المبادئ قد لا تكون حاسمة مثل القاعدة وقد يتم تطبيق العديد من المبادئ المتنافسة والمتناقضة في القضية الواحدة، ونتيجة لذلك يجب على القاضي أن يزن المبادئ ويطبق المبدأ الذي يختاره باعتباره الأفضل بناءً على الوزن الكامل وأبعاد المبادئ المختلفة[١٨].

وفي المرحلة الثانية ان حقوق الافراد وحرياتهم موجودة في نظام قانون يمكن وصفه بانه شبكة متكاملة من المبادئ وإذا كانت القاعدة لا تستجيب للقضية فلا يمكن للقاضي ممارسة التقدير القضائي الواسع وتشريع قانون جديد، الا انه يستطيع الرجوع لما هو ضمني في النصوص القانونية من مبادئ أخلاقية للمجتمع ولابد وأن يأخذ في الاعتبار مجموع القوانين والمؤسسات والمعايير الأخلاقية وأهداف المجتمع ويفسر كل هذا بأفضل ما يمكن من خلال تفسيره السياسي[١٩]. وأن القاضي لا يمكن أن يتمتع بسلطة تقديرية وسعة[٢٠]

وتعتمد حجة (Dworkin) على حقيقة أنه عندما ينشأ نزاع ويحتاج إلى الفصل فيه، فالقاضي لديه سلسلة من الأدوات التي يمكنه من خلالها الفصل في الدعوى، وهناك طرقًا مختلفة لحل النزاع؛ وتوجد إجابة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

صحيحة لكل السؤال ويتعين عليه البحث في النسيج الأخلاقي وتحديد كيفية تطبيق القانون بأفضل طريقة ممكنة. ولديه قدرات عظيمة على التحليل والاستنتاج والحكم، وقادراً على تبرير استخدام المبادئ في القضايا الصعبة. اذ أن القانون عبارة عن شبكة مترابطة من القواعد والمبادئ والمعايير القانونية.[٢١]

المرحلة الثالثة ان ما يفعله القضاء ليس ملئ الفجوات بل تعد عملية تفسيرية في الحالات الصعبة اذ إن الحالات السهلة لا تحتاج إلى تفسير لان في القانون سيكون كافياً لتطبقه دون مشاكل، وهذا عكس ما تراه النظرية الوضعية التي تعطي القاضي مساحة من الحرية في تفسير النص . فالقضاة لا يقيدهم القانون في بعض المجالات التي تتعلق بصلاحياتهم المشروعة في اتخاذ القرارات. والواقع أن إصدار الأحكام يستند إلى منطق قوي مفاده أن الظروف الفردية المختلفة ومن غير الصحيح وضع قيود على القاضي لانه يؤدي الى انتهاك العدالة، فالقاضي حر في تفسير القانون وفق كل قضية [٢٢]

ويكون ذلك بثلاث مراحل أولاً، على القاضي معرفة البيانات او الوقائع (مرحلة ما قبل التفسير)، وثانيًا تقييمها وتحليلها بأفضل صورة ممكنة (مرحلة التفسير)، وثالثًا، تسوية الأسئلة القانونية حيث ستكون هناك إجابة واحدة صحيحة أو أفضل إجابة تناسب القضية، فإن مرحلة ما قبل التفسير قد تقيد السلطة التقديرية، اذ يتعين على القاضي أن يأخذ في الاعتبار النصوص والمواد ذات الصلة مثل القضايا السابقة. على الرغم من هناك بعض القيود، الا انه يحتفظ بالسلطة على تقييم وتفسير القانون بطريقة تتناسب وتتوازن مع الأحكام السابقة المتعلقة بالمجتمع مثل الأهداف الاجتماعية والعدالة [٢٣]

وهذا الرأي أيضا انتقد لأنه اعطى القاضي الحرية في اتخاذ القرار وفق قناعته دون قيد في اختيار الحكم دون مراعاة التوازن والملائمة والقيم الأخلاقية والسياسية للنص فالتفسير الصحيح ينشأ من التوازن بين الملاءمة والمنطق، فالقيم التي تقارن وتوازن غير قابلة للقياس ولا يمكن تحديد إجابة صحيحة واحدة علميًا على أساس المقارنة بين القيمتين لأن هذا يعني أن القاضي سيضطر لاختيار القيمة الأكثر أهمية بالنسبة لهم وهذا شكل من أشكال التقدير.[٢٤]

**المطلب الثاني**

**الممارسات الاجتماعية في البناء التفسير وموقف القضاء الدستوري منها**

تؤثر الممارسات الاجتماعية في التفسير واستنباط مضمون النص، وفق هذه النظرية يكون للممارسات الاجتماعية إثر في نتيجة التفسير ولغرض توضيح هذا المطلب اقتضى تقسيمه الى فرعين وكما يأتي:

الفرع الأول: دور الممارسات الاجتماعية في البناء التفسيري.

الفرع الثاني: موقف المحكمة العليا الامريكية من البناء التفسيري

**الفرع الاول**

**دور الممارسات الاجتماعية في البناء التفسيري**

وفق أسس هذه النظرية يكون للممارسات الاجتماعية دورا في التفسير وتساهم في التفسير تجاه القضايا المعقدة وهذه الممارسات وفق رؤية (Dworkin) تكون مهمة في التفسير الا انها ليست المصدر الوحيد في التفسير وهذه الأسس تتكون من عنصرين:

الأول افتراض أن الممارسة الاجتماعية لها قيمة واهمية وتعزز مصلحة أو غرضًا ما أو تفرض مبدأ معين ممكن صياغتها بشكل مستقل عن مجرد وصف القواعد التي تشكل الممارسة. والافتراض الثاني أن متطلبات الممارسة ليست بالضرورة ما كان يُنظر إليها بصورة مطلقة بل يكون بصورة نسبية [٢٥]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الا ان (Dworkin) لم يحدد نوع الممارسات الاجتماعية التي تساهم في بناء التفسير القانوني، فليست كل الظواهر الاجتماعية التي يتوافق فيها سلوك الناس مع القواعد تعد ممارسات اجتماعية، والتمييز يكون بين القواعد المعيارية التي تشكل ممارسة اجتماعية، والقواعد التي تعكس مجرد انتظامات اجتماعية.[٢٦]

وعندما تكون أسباب القيام بشيء مستقلة اجتماعياً لا يمكن اعتبارها قيمة اجتماعية ومن غير المنطقي ان نصف الأفعال المتنظمة ممارسة اجتماعية، حتى لو حدث ذلك باعتباره انتظاماً اجتماعياً. ومن الممكن أن يلتزم الافراد في المجتمع بهذا الانتظام لأسباب ليست مستقلة اجتماعياً وقد يتصرف الافراد بصورة منفصلة، في مثل هذه الحالات تكون القاعدة الاجتماعية معيارية لا ينبغي أن يتم النظر اليها بصورة مستقلة عن المجتمع.[٢٧]

هنا يكمن مفهوم القيمة أو الهدف من الممارسة، ولغرض فهم فكرة أن القاعدة أو الاتفاقية تشكل في حد ذاتها سبباً للنص، يتعين أن نفترض أنها تحمل معنى أو قيمة معينة بالنسبة للمجتمع. فالتفسير البنّاء هو فرض معنى أو قيمة على ممارسة قائمة على المعايير من أجل جعل فكرة المعايير أو القواعد أسباباً واضحة في التفسير. وبعبارة أخرى، إن الممارسات الاجتماعية التي تشكلها مجموعات من المعايير لا يمكن فهمها إلا على أساس افتراض وجود غرض أو قيمة في القانون، باعتباره نظاماً معيارياً يؤدي دورا في البناء التفسيري [٢٨] الا أنه ليس من الضروري أن ينظر جميع المشاركين في ممارسة اجتماعية إلى القواعد على أنها معيارية.[٢٩]

من الطبيعي افتراض أن أي نشاط يتم تنفيذه لتعزيز قيمة أو غرض معين، ولابد اظهار مؤشر للقيمة أو الغرض المراد تعزيزه، الا ان الصعوبة تكون عندما تختلف قيمة تلك الممارسات وفق للطرق التي يتم إضفاء الطابع القمي او المؤسسي عليها في ظل عدم وجود قواعد قانونية تنظمها وعدم وجود جهة رسمية مختصة بتعديلها، من اخر فأن القانون كمؤسسة اجتماعية فانه يتضمن العديد من الخصائص المؤسسية.[٣٠]

وهذا خلاف اراء الوضعية القانونية التي تفصل القانون عن الاخلاق وترى ان متطلبات القانون مهمة لهدفه أو قيمته، كالتطور تاريخي، فخلال فترة زمنية معينة قد تتأثر تصرفات الناس بالطريقة التي يفهمون بها أو يفسرون بها هدف أو قيمة الممارسة. ويرى الوضعيين أنه الجانب المؤسسي للقانون جانب أساسي منه ولا يكفي أن تكون القاعدة أو القرار مبررة أخلاقيًا لكي تصبح قانونًا.[٣١]

ففي بعض الأحيان تكون الكتب القانونية عن قواعد السلوك، يمكن اعتبارها مؤسساتية لمثل هذه الممارسات الاجتماعية. الا ان هذه الكتب لم تساهم في إرساء صياغات قانونية لقواعد السلوك، كما إن القواعد القانونية التي وضعها (Dworkin) لا تتعارض مع الآداب، فهي لا تدعي سن مثل هذه القواعد أو تعديلها رسمياً بل عبارة عن تلخيصات لاحقة لقواعد الآداب كما تمارسها قطاعات معينة من المجتمع.[٣٢]

ان ادعاء (Dworkin) بشأن اهمية القيم بالمعنى التاريخي لهذا النهج التفسيري يتفق مع النظرية الوضعية، فالجانب المعياري للأنظمة القانونية يتطلب من المجتمع تبني موقف تفسيري تجاه قواعدها. ويرى انه لا يوجد فرق بين النظرية والممارسة، لان تفسير الممارسة الاجتماعية مثل القانون، لابد وأن تنطوي على نفس النوع من التفكير المطلوب للمشاركة في الممارسة.[٣٣]

وعلى القاضي ان يهتم بأمرين، التوجهات المختلفة للممارسة في المجتمع، وان يكون استنتاجه محايداً حلو اعتقاد الافراد وحقوقهم وحرياتهم.[٣٤] اذ ان دور القضاة، مثل دور النقاد الأدبيين، فعند تفسير النص عليهم توضيح ما يعيني.[٣٥]

ونرى ان (Dworkin) يعطي الممارسات الاجتماعية دورًا مهمًا في التفسير لكنها ليست المصدر النهائي للمعنى القانوني. على عكس الاتجاهات الوضعية التي ترى أن القواعد القانونية تُستمد من الممارسات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الاجتماعية والقبول العام، يعتقد (Dworkin) أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد بل هو نظام مبني على مبادئ عدالة وأخلاق تفسر هذه القواعد والقانون يتشكل داخل مجتمع عن طريق الممارسات الاجتماعية، الا ان هذه الممارسات ليست كافية لفهم القانون، بل تحتاج إلى تفسير مستند إلى المبادئ، وعلى القاضي ان لا يتعمد فقط على المعايير او القيم الاجتماعية، بل يكون البحث عن القواعد الأخلاقية والقانونية بما يحقق العدالة والحقوق الفردية، فالقانون ليس مبدأ مجرد مرتبط بحقائق اجتماعية بل بناء قانوني واخلاقي يتطلب تفسير يحقق التماسك والعدالة، وان الخلاف بين (Dworkin) والنظرية الوضعية يكمن في ان الوضعية ترى ان القانون يقوم على ممارسة اجتماعية مقبولة من قبل الجميع، في حين يرى (Dworkin) ان هذه الممارسات تكون مساعدة في التفسير، وان التفسير الحقيقي يستند الى مبادئ العدالة الذي يجعل النصوص القانون اكثر من مجرد قواعد اجتماعية.

**الفرع الثاني**

**موقف المحكمة العليا الامريكية من البناء التفسيري**

هناك العديد من القرارات التي اتبعت فيها المحكمة العليا الامريكية البناء التفسيري من خلال تبني العدالة والأخلاق وغايات المشرع كأساس لحكمها ومن هذه القضايا:

في قضية (Chevron U.S.A., Inc. v. Natural Resources Defense Council, Inc) عام ١٩٨٤ اذ حدد هذا القرار ان على المحاكم الفيدرالية الامريكية الخضوع لتفسير السلطة التنفيذية وعبر عن هذا المبدأ احترام شيفرون (Chevron Deference) ويتكون من جزأين أولاً، إذا كان نص القانون واضحاً، يجب أن يتبع القضاة النص كما هو وثانيًا، ما إذا كانت إجابة الوكالة تستند لتفسير مسموح به للقانون اذ أعطت المحكمة لمبدأ المنطق والواقعية اثر في قرارها.[٣٦]

وفي قضية (King v. Burwell) عام ٢٠١٥ التي تتعلق بقانون الرعاية الصحية ( Affordable Care Act)، أظهرت المحكمة منهجاً مختلفاً ، حيث تجاوزت ما يُعرف بـ "Chevron Deference" لتفسير نصوص القانون بنفسها. وأشارت المحكمة إلى أن النصوص المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة قد تتطلب تفسيراً مباشراً من القضاة وليس من الوكالات الإدارية، اذ ان الظروف تتغير من وقت الى اخر ولا تعد السوابق القضائية مبادئ مطلقة في كل الأحوال.[٣٧]

وفي قضية (Holy Trinity Church v. United States) عام ١٨٩٢ أكدت المحكمة على أهمية النظر إلى نوايا المشرّع عند تفسير النصوص، وليس فقط الاكتفاء بالمعنى الحرفي، وذكرت المحكمة إن القوانين "لا ينبغي أن تُفسَّر بطريقة تتعارض مع الهدف الأساسي للمشرِّع فإذا كان نص القانون واضحاً، يجب اتباعه كما هو اما إذا كان النص غامضاً، يُنظر إلى نية المشرِّع والسياق العام والإطار التنظيمي والتوازن بين النص والمرونة والحفاظ على روح القانون والهدف منه دون الإخلال بمبدأ سيادة القانون[٣٨]

وفي قضية (Babbitt v. Sweet Home Ch) عام ١٩٩٥ تناولت هذه القضية تفسير قانون الأنواع المهددة بالانقراض (Endangered Species Act). اذ قضت بأن مصطلح إلحاق الضرر يشمل التعدي على الموائل الطبيعية للحيوانات، معتمدة على التفسير الموسّع للنص وسياقه البيئي. وأكدت على أهمية قراءة النصوص القانونية ضمن سياقها الاجتماعي والبيئي.[٣٩]

وفي قضية (Zadvydas v. Davis) عام ٢٠٠١ تناولت هذه القضية قانون الهجرة، حيث فُسرت عبارة مدة معقولة في احتجاز الأجانب بعد صدور أمر ترحيلهم. قررت المحكمة أن هذه المدة لا يجب أن تكون غير محدودة، وأعطت حدًا زمنيًا (٦ أشهر تقريبًا)، مما يعكس الالتزام بالتفسير العقلاني والمقيد وفق معايير المساواة والعدالة والاخلاق.[٤٠]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

وفي قضية (Yates v. United States) عام ٢٠١٥ ذكرت المحكمة على ضرورة استجلاء نية المشرّع والسياق، وان النصوص الجنائية يجب ان تفسر بصورة لان المشرع ابتغى ان يكون لتلك النصوص حرفيتها، ان للمحكمة العدول عن المبدأ القديم ان وجدته لا يلائم القضية او الظروف المحيطة بالقضية وعلى الرغم من أن القوانين الجزائية يجب تفسيرها بدقة، إلا أنه لا ينبغي تفسيرها بصورة لا تعطي لنية المشرع أي دور او تنكرها ولا ينبغي تطبيق المبدأ على نحو يضيق كلمات القانون باستبعاد الحالات التي قد تشملها هذه النصوص في معناها العادي، أو بالمعنى الذي استخدمها المشرع. ويجب جمع نية المشرع من النصوص التي يستخدمها، وفي حالة عدم وجود غموض فلا مجال للتفسير، على ان تكون القضية ذات أهمية كبرى تبرر عدول المحكمة عن قراراتها وفق غاية المشرع وإذا كان هذا المبدأ قد تم الاعتراف به في تفسير القانون الجنائي، فقد كان ذلك في قضايا محددة وغير ثابتة ومن غير الممكن اعتبارها سوابق تشكل قاعدة عامة لقضايا أخر.[٤١]

رغم هذا فان موقف المحكمة العليا قد تباين بالأخص عند القاضي (Antonin Scalia) كان من أبرز المدافعين عن التفسير الحرفي (Textualism). الذي أكد أن النص يجب أن يُقرأ حسب معناه العادي في وقت تشريعه، دون النظر إلى نوايا المشرّعين.

ساهمت آراؤه في قضايا مثل (District of Columbia v. Heller) عام ٢٠٠٨ (حق حمل السلاح) في تشكيل مستقبل البناء التفسيري اذ تضمنت هذه القضية عدة مبادئ ومنها ان التفسير الحرفي مقابل السياقي التوازن بين الكلمات كما هي مكتوبة وسياقها العملي وتفويض الوكالات: متى يُسمح للوكالات الإدارية بتفسير القوانين مثل مبدأ(Chevron) و. النص مقابل النتائج: التأكد من أن التفسير لا يؤدي إلى نتائج عبثية أو غير منطقية.[٤٢]

ونجد ان المحكمة العليا الامريكية قد استخدمت البناء التفسيري في العديد من القرارات وان لم تشير اليها بصورة صريحة من خلال الرجوع الى القيم والمبادئ الأخرى.

**الخاتمة:**

في ختام هذا البحث توصلنا الى عدة نتائج كما يأتي:

١. فرق (Dworkin) بين القواعد والمبادئ وميز بين نوعين من العناصر داخل النظام القانوني وان القواعد القانونية محددة وصارمة، إما أن تنطبق أو لا تنطبق والمبادئ القانونية وهي قيم أعمق تُستخدم لتوجيه التفسير القانوني كمبدأ المساواة أو العدالة. فالمبادئ لا تُطبق بنفس طريقة القواعد، بل يمكن أن تتنافس مع بعضها البعض وعلى القاضي أن يوازن بينه، كما تساعد في حل القضايا التي لا يوجد فيها نص قانوني واضح.

٢. توضح هذه النظرية ان التفسير كعملية تكاملية في التفسير القانوني ليس مجرد عملية تقنية بل مشروع متكامل يسعى إلى جعل القانون أكثر اتساقًا وعدالة هذه الفكرة تُعرف باسم القانون كنزاهة (Law as Integrity).

٣. وضع (Dworkin) عدة قيود على التفسير منها ان يكون منسجمًا مع النظام القانوني ككل أي أن القاضي لا يمكنه اتخاذ قرار يعارض المبادئ العامة للقانون ومترابطًا اذ لا يمكن أن يكون القانون مجرد مجموعة قوانين متفرقة، بل يجب أن يكون نظامًا متماسكًاوعدم خلق او انشاء القانون، بل على المحكمة ان تعطي أفضل تفسير للنص.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

٤. في القضايا الصعبة التي تواجه المحاكم عليها ان تستنبط أفضل تفسير قانوني والاخذ في الاعتبار: السوابق القضائية والمبادئ القانونية أي القيم التي يقوم عليها القانون. التماسك والعدالة أي الكيفية التي تجعل القرار عادلا في النظام القانوني.

٥. استخدم (Dworkin) مفهوم "القاضي هرقل" (Hercules Judge)، وهو قاضٍ مثالي يتمتع بقدرات تحليلية فائقة ويعرف كل القوانين والمبادئ الأخلاقية ذات الصلة ولديه معرفة شاملة بالتاريخ القانوني والمبادئ الأخلاقية. ولا يصدر أحكامًا تعسفية، بل يبحث عن أفضل تفسير قانوني ممكن. ويوازن بين القواعد والمبادئ لضمان اتساق القانون وعدالته فالقضاة في الواقع ليسوا مثاليين مثل "هرقل" (Hercules) لكن الفكرة هي أن القضاة يجب أن يسعوا إلى تحقيق هذا النموذج قدر الإمكان.

٦. أحد أهم أفكار (Dworkin) هو أن القانون يجب أن يحمي الحقوق الفردية، حتى عندما تتعارض مع القوانين التشريعية أو السياسات العامة، اذ تكون الحقوق كقيم أساسية في القانون فالحقوق ليست مجرد امتيازات تمنحها الدولة، بل هي قيم جوهرية يجب احترامها دائمًا وبعض الحقوق غير قابلة للتفاوض حتى لو كان هناك أغلبية سياسية تؤيد انتهاكها وعلى القضاة تفسير القوانين بطريقة تحمي هذه الحقوق.

٧. ان القضاة يجب يفسروا الدستور بطريقة تحمي الحقوق الأساسية، حتى لو لم يكن هناك نص صريح بذلك، وهذا يعطي القاضي دورا مهما في الديمقراطية وجزء من مشروع ديمقراطي أوسع فالديمقراطية ليست مجرد حكم الأغلبية، بل يجب أن تحترم حقوق الأفراد وان القانون يجب أن يُفسّر بطريقة تحافظ على القيم الديمقراطية الأساسية مثل المساواة والحرية وان القضاة يجب أن يكونوا حماةً لهذه المبادئ، لا مجرد منفذين لرغبات الأغلبية.

٨. ان القانون ليس مجرد قواعد، بل يشمل مبادئ أخلاقية يجب أخذها في الاعتبار عند التفسير ويجب أن يحقق الاتساق والعدالة داخل النظام القانوني ككل والقاضي لا يصنع القانون، بل يكتشف أفضل تفسير له بناءً على السوابق والمبادئ وان الحقوق الأساسية ليست خاضعة لمزاج الأغلبية، بل هي قيم جوهرية يجب حمايتها دائمًا. فالتفسير القانوني جزء من مشروع ديمقراطي، يجب أن يوازن بين حكم الأغلبية وحماية الحقوق الأساسية.

---

[١] Ronald Dworkin, from liberal values to democratic transition, Central European University Press Budapest New York, ٢٠٠٤, pp ١٦-٢٥.

[٢] Ronald Dworkin n, Law's Empire, Cambridge, Massachusetts, London England Belknap, Press of Harvard University Press ١٩٨٦, p٤٢١.

[٣] Ibad, pp ١٠٠-١٥٠.

[٤] Ronald Dworkin, sovereign virtue, The Theory and Practice of Equality, Harvard University Press Cambridge, Massachusetts London, England p ٣٦٤.

[٥] ان السعي لمعرفة معنى النص يدل على السعي لمعرفة نوايا المؤلف للكشف عن مضمون العمل، وهذا الامر بطبيعته ليس دقيق لان النية غالبا تكون منفصلة عن العمل وتقترن هذه المشكلة بعدم وجود أسس ثابتة تحدد الحدود الضرورية والاساسية للعمل وعدم وجود ثوابت للكشف عن هذه النية.

[٦] Ronald Dworkin, justice for hedgehogs, the belknap press of Harvard university press Cambridge, Massachusetts London, England, ٢٠١١, p٨.

[٧] R. Dworkin, Law's Empire, op,cit, p ٦٠.

ISSN–2536–0027

[٨] Ronald Dworkin, sovereign virtue, op, cit, p ٣, ١٩, ٣٢.
[٩] Fanny de Graaf, Law and Method Dworkin's Constructive Interpretation as a Method of Legal Research, Fanny de Graaf is a PhD candidate at the Faculty of Law, VU University.p٢.
[١٠] Ronald Dworkin, A Matter of Principle, Harvard university press, Cambridge, Massachusetts , and London, England ١٩٨٥, p ١٥٣.
[١١] Ronald Dworkin, Law's Empire, op,cit, p ٥٢.
[١٢] Ibad, p ٣٥-٤٠.
[١٣] Fanny de Graaf,op, cit .p٧.
[١٤] Ronald Dworkin, Law's Empire, op,cit, p ٥٣-٦٩.
[١٥] Ronald Dworkin, justice for hedgehogs, op, cit, p ٤٠١.
[١٦] Elise G. Nalbandian, notes on Ronald Dworkin's th eory of law, mizan law review Vol. ٣ No.٢, September ٢٠٠٩, p٣٧٢.
[١٧] W. Bradley Wendel, Legal Ethics and the Separation of Law and Morals Cornell Law School, Cornell Law Faculty Publications Faculty Scholarship, ٢٠٠٥. P٧٨.
[١٨] Ronald Dworkin, Law as Interpretation, Vol. ٩, No. ١, The Politics of Interpretation (Sep., ١٩٨٢), pp ١٨٠-١٨٩.
[١٩] Elise G. Nalbandian, op, cit, ٣٧٤.
[٢٠] وهذا التوجه أيضا تم انتقاده لان هذه النظرية لم تميز بين المصادر الرسمية وغير الرسمية التي يمكن الرجوع اليها ولم يتم تحديدها.
[٢١] Stephen Guest, Ronald Dworkin, Jurists: Profiles in Legal Theory, Stanford University Press, ٢٠١٣. Pp ١٨٢-١٩٠
[٢٢] Stephen Guest, op, cit p ٤٢.
[٢٣] Elise G. Nalbandian, op, cit, ٣٧٥.
[٢٤] To more see, Ronald Dworkin, Law as Interpretation, op, cit.
[٢٥] Arthur Ripstein, Ronald Dworkin, Cambridge University Press ٢٠٠٧, p٢٥-٣٠.
[٢٦] Ronald Dworkin, sovereign virtue, op, cit, p ٢٢٦.
[٢٧] Arthur Ripstein, op,cit, pp ٨-٢٠.
[٢٨] Ronald Dworkin, justice for hedgehogs, op, cit,٣١, ٥٣-٤٠.
[٢٩] Stephen Guest, Ronald Dworkin, op, cit, p ٢,١٢,١٥,١٧.
[٣٠] Ronald Dworkin, sovereign virtue, op, cit, ٤٨٨.
[٣١] Ronald Dworkin, A Matter of Principle, op, cit, p ١٤٧.
[٣٢] To more see Arthur Ripstein, op, cit, pp ١٦٣-١٩٠.
[٣٣] Ronald Dworkin, sovereign virtue, op, cit, op, cit ٢١١-٢٢٥.
[٣٤] Ronald Dworkin, Law's Empire, op,cit, p ٦٤.
[٣٥] Ronald Dworkin, A Matter of Principle, op, cit, p ١٣٥, ١٣٦.
[٣٦] Chevron U.S.A., Inc. v. NRDC | ٤٦٧ U.S. ٨٣٧ (١٩٨٤)
[٣٧] King v. Burwell | ٥٧٦ U.S. ٤٧٣ (٢٠١٥)
[٣٨] Holy Trinity Church v. United States, ١٤٣ U.S. ٤٥٧ (١٨٩٢).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الاربعون – آذار ٢٠٢٥– رمضان ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٣٩] Babbitt v. Sweet Home Chapter of Communities for a Great Oregon, ٥١٥ U.S. ٦٨٧ (١٩٩٥)
[٤٠] Zadvydas v. Davis | ٥٣٣ U.S. ٦٧٨ (٢٠٠١)
[٤١] Yates v. United States, ٣٥٤ U.S. ٢٩٨ (١٩٥٧)
[٤٢] District of Columbia v. Heller, ٥٥٤ U.S. ٥٧٠ (٢٠٠٨)